﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ٦٦﴾ [يونس: 66]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا ذكرَ اللّه تعالى أنَّ العِزَّةَ له، وهي القَهرُ والغلبةُ، ذكرَ ما يُناسبُ القهرَ، وهو كونُ المخلوقاتِ مُلكًا له تعالى، فهو الرزاق ذو القوّة المتينُ[1]؛ فهم مِلكُه، يتصرَّفُ فيهم كيف يشاءُ[2]، فلمَّا خُتِمَتِ الآية السَّابقةُ بعموم سمْعِه وعلْمِه بعد قصرِ العِزَّة عليه، كان كأنَّه قيل: إنَّ العِزَّةَ لا تتمُّ إلَّا بالقُدْرَةِ، فأثبتَ اختصاصَه بالملك الذي لا يكونُ إلَّا بها[3]؛ فأقام بذلك الدَّليلَ على كوْنِ العِزَّة للّه جميعًا، وكوْنِ الجزاءِ بيده[4].

العلاقةُ بين حضرِ العزَّة في اللّه وحدَه، وسيطَرته على الكونِ ومَن فيه

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَتَّبِعُ﴾: أتبعَ القومَ: سبقوه فلحقَهم. يقال: تبعتُهم فأتبعتُهم، أي تلوتُهم فلحقتُهم. وقيل: أتبعَه إذا تبعَه يريدُ به شرًّا، كما أتبع فرعونُ موسى، وهو تابعُه وتبيعُه، وهو له تبَعٌ، وهم له تبعٌ، لأنَّه مصدرٌ وهم أتباعُه وتباعُه[5]. والاتِّباعُ: أصلٌ واحدٌ لا يشذُّ عنه مِنَ الباب شيءٌ، هو التُّلوُّ والقَفْو، يُقال تبعتُ فلانًا إذا تلوتُه واتَّبعتُه، وأتبعتُه إذا لحقتُه[6]، ويأتي بمعنى الاقتداء، وأصلُه: اقتفاءُ أثرِ الماشي، والمشيُ خلْفَه، ثمَّ استُعملَ في العمل بعمل غيرِه[7]، ومِن معانيه أيضًا: الائتمارُ والامتثالُ.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/83.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/360، والسَّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 368.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/156.
(4) المراغي، تفسير المراغيّ: 11/132.
(5) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: 1/89.
(6) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (تبع).
(7) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 7/427.

2) ﴿يَدۡعُونَ﴾: أصْلُ الدُّعاء: النِّداءُ، وهو إمالَةُ الشَّيءِ إليك بصوتٍ وكلامٍ يكونُ منك، تقول: دعوتُ فلاناً، دعاءً ودعوةً، أي: ناديْتهُ. والدَّعوةُ: المرَّةُ الواحدة مِن الدُّعاء[1]، ويأْتي الدُّعاءُ بِمعنى الطَّلَبِ والسُّؤالِ، يُقال: دَعَوْتُ اللّه، أدْعُوهُ، أي: سألْتُهُ، ومنه سُمِّيَت الرَّغبةُ إلى اللّه ﷻ دُعاءً[2]. ويُطلَقُ على الحثِّ على الشَّيءِ والتَّرغيبِ فيه، فيُقال: دَعا قَوْمَهُ إلى اتِّباعِهِ، أي: حثَّهُم ورَغَّبَهُم، والدُّعاء: العبادةُ، ويدلُّ عليه قولُه ﷺ: «الدُّعَاءُ هو الْعِبَادَةُ»، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾، ثُمَّ قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠﴾ [غافر: 60][3]، وهذا ما عليه معنى ﴿يَدۡعُونَ﴾ في الآية الكريمة.

3) ﴿شُرَكَآءَۚ﴾: أصلُ (شرك): الشِّرْكَةُ، وهو أن يكُونَ الشَّيءُ بين اثنَين لا يَنفرِدُ به أحدُهُما. ويُقالُ: شارَكتُ فلانًا في الشَّيء، إذا صرتَ شَرِيكَهُ. وَأشركتُ فلانًا، إذَا جعلتَه شَريكًا لك[4]، "وجمعُ الشَّرِيكِ شُرَكاءُ"[5]، والشِّركُ: يأتي بِمعنى المُشاركة، وهي الانضمامُ والمُخالَطَةُ بين الشَّريكين، يُقال: شركتُه في الأمر وشارَكتُه: إذا انْضَمَمتُ إليه وخالَطتُهُ، وصِرتُ شَرِيكًا لَهُ[6]، ويُطلَقُ على الكُفرِ، والشِّركُ باللّه تعالى ضربان: ضربٌ يُجعلُ للّه فيه شريكٌ. وهذا - والعياذُ باللّه منه - وصفَه تعالى بأنَّه ظُلمٌ عظيمٌ، والثَّاني الشِّركُ الصَّغير، وهو مراعاةُ غيرِ اللّه في بعض الأمور، وذلك كالرِّياء، والمقصودُ بالشُّركاء في الآية: همُ النُّظراءُ والأندادُ، أي: أنَّهم أشركوا عبادةَ غيرِ اللّه مع اللّه تعالى[7].

4) ﴿ٱلظَّنَّ﴾: أصلُ الظَّنِّ هو اسمٌ لما يَحصلُ عن أمَارةٍ، ومتى قَويتْ أدَّت إلى العِلمِ واليَقين[8]، يُقال: ظننتُ ظنًّا، أي: عَلمتُ وأيقَنتُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلۡفِرَاقُ ٢٨﴾

(1) الجوهريّ، الصَّحاح، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، وابن الأثير، النِّهاية: (دعا - دعو).
(2) الفرّاء، معاني القرآن: 2/118، وابن سيده، المحكم: (دعو).
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 5/266، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (دعو).
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (شرك).
(5) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة، والرّاغب، المفردات: (شرك).
(6) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 27، والفيّوميّ، المصباح المنير: (شرك).
(7) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (شرك).
(8) الرّاغب، المفردات، والسَّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (ظن)، والفيروزابادي، بصائر ذوي التَّمييز: 3/545، والمناويّ، التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف، ص: 231.

[القيامة: 28]، أي: عَلِم وأيقن[1]، وقوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ [ص: 24]، أي: علم. ومتى ضعفت جدًّا لم يتجاوز حدَّ التَّوهُّم، فيكون معناها الشَّكَّ والتَّردُّدَ، يُقال: ظننت الشَّيءَ: إذا شَكَكْتَ فيه ولم تَتَيَقَّنْهُ[2]، ويأْتي الظَّن بمعنى الاتِّهام، والظِّنَّةُ: التُّهمة. وجمْعُه: ظُنونٌ. والمُرَادُ بِالظَّنِّ هنا العلمُ المُخطِئُ.

5) ﴿يَخْرُصُونَ﴾: أَصْلُ الخَرْصِ: حَزْرُ الشَّيءِ وَتَقْدِيرُهُ[3]، يُقَالُ: خَرَصتُ النَّخْلَ أَخْرِصُهُ خَرْصًا إِذَا حَزَرْتَ ثَمَرَهُ وَقَدَّرْتَهُ[4]، وَبَاعَهُ خَرْصًا، أي: تَقْدِيرًا مِن غَيرِ وَزنٍ. والخَرصُ الكَذبُ، يقال: خَرَصَ وتَخَرَّص واختَرَص، أي: افترى الكذبَ[5]، ودليله قولُه تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ۝٢٠﴾ [الزُّخرف: 20]، أي: يكذبون، وحقيقةُ ذلك: أنَّ كلَّ قولٍ مقولٍ عن ظنٍّ وتخمينٍ يُقال فيه: خَرْصٌ، سواء أكان مُطابقًا للشَّيء أم كان مُخالفًا له، من حيث إنَّ صاحبَه لم يقله عن عِلمٍ ولا غلَبةِ ظنٍّ ولا سماع، بلِ اعتمد فيه على الظَّنِّ والتَّخمين، كفِعل الخارصِ في خَرْصِه، والمقصودُ في الآية: يُقدِّرونه جُزافًا بالظَّن والتَّخمين، كمن ينظرُ إلى شيءٍ فيُقدِّرُ كيلَه أو وزنَه بالنَّظر إليه دون معيارٍ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

العـزَّةُ والملـكُ لـلـه، ومـن ادَّعاهما سِواه، فباطلةٌ دَعواه

الآيةُ الكريمة تعرِض بعضَ مظاهر سُلطان الله وقدرته، وأنَّه سبحانه له مُلْك السَّماوات والأرض ومَن فيهنَّ، فهو وحدَه الجديرُ بأن يُمجَّد ويُعبَد، وأمَّا الذين يتَّبعُهمُ المشركون ويدعونَهم آلهةً مِن دون الله، ويجعلونَهم شركاءَ له، فإنَّما ذلك مِن باطلِهم وضلالِهم،

(1) الواحديّ، التَّفسير البسيط: 22/170، والقنّوجيّ، فتح البيان: 14/295.
(2) ابن السّكّيت، إصلاح المنطق، ص: 62، وابن سيده، المخصّص: 3/223.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن سيده، المحكم: (خرص - وحزر).
(4) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (خرص).
(5) الرّاغب، المفردات، والسَّمين الحلبيّ، عمدة الحُفَّاظ: (ظنّ)، والمناويّ، التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف، ص: 231.

ومِن حصائلِ ظُنونِهم وأوهامِهم؛ فهذا المعتقدُ الَّذي يعتقدونه في معبوداتِهم، وتلك المشاعرُ الَّتي تشدُّهم إليها، إنَّما هي ممَّا يولِّدُه الجهلُ، ويصوِّرُه الضَّلالُ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ الاستئنافِ:

قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾، أي: الذي له الملكُ والإحاطةُ الكاملةُ[2]؛ فالمقصودُ بتوجيه هذا الكلام همُ المشركون، لتيئيسهم مِن كلِّ احتمالٍ لانتصارهم على النَّبيِّ ﷺ والمسلمين، فإنَّ كثيرًا منهم حين يفهمُ ما في الآيات الخَمْسِ السَّابقةِ مِن قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأۡنٍ﴾ [يونس: 61] الآية، إلى هُنا، منَ التَّصريح بهوانِ شأنِهم عندَ اللهِ وعندَ رسولِه، ومِنَ التَّعريض باقتراب حُلولِ الغَلَبة عليهم، يُخامرُهم بعضُ الشَّكِّ في صدْق الرَّسولِ، وأنَّ ما توعَّدَهم به حقٌّ، ثُمَّ يُغالطون أنفسَهم، ويُسَلُّون قلوبَهم بأنَّه إن تَحَقَّق ذلك سيجدون مِن آلهتهم وساطةً في دفع الضُّرِّ عنهم، ويقولون في أنفسهم: لمثل هذا عبدْناهم، وللشَّفاعة عندَ اللهِ أعددْناهم، فَسِيقَ هذا الكلامُ لقطع رَجائِهم منهم بالاستدلال على أنَّهم دونَ ما يُظَنُّ بهم، فالجملةُ مستأنَفةٌ استئنافًا ابتدائيًّا[3].

تيئيسُ المشركين من الانتصار على النَّبيِّ والمؤمنين

فائدةُ وقوعِ الاستئنافِ عَقِبَ: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾:

مُناسبةُ وقوعِ هذه الجملةِ عقبَ جملةِ ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾، أنَّ أقوالَهم دُحضت بمضمونِ هذه الجملةِ، وأمَّا وقوعُها عَقبَ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾، فلِأنَّها حُجَّةٌ على أنَّ العِزَّة للّه، لأنَّ الّذي له

دَحْضُ أقوالِ المُتقوِّلين، بتعليلِ ما سبقَ مِنَ الحُكم وتأكيدِه

(1) البروسويّ، روح البيان: 4/63، والزُّحيليّ، التَّفسير المنير: 11/218، والخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1045.

(2) الثَّعالبيّ، الجواهر الحسان: 3/256، والبقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/156.

(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/224.

مَن في السَّماوات ومَن في الأرض، تكونُ له العِزَّةُ الحقَّةُ[1]، فهو تعليلٌ ثانٍ لقوله: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾ أو للتَّفرُّد بالعِزَّة[2].

سِرُّ افتتاحِ الجملةِ بحرفِ التَّنبيهِ: ﴿أَلَآ﴾:

إظهارُ أهميَّةِ العلْمِ بمضمونِ الجُملةِ وتحقيقِه

﴿أَلَآ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ كلمةُ تنبيهٍ، ومعناهُ أنَّه لا مُلكَ لأحدٍ في السَّماوات ولا في الأرض إلَّا للّه ﷻ[3]؛ وافتتاحُ الجملةِ بحرف التَّنبيهِ، مقصودٌ منه إظهارُ أهميَّة العلْم بمضمونِها وتحقيقِه[4].

دَلالةُ التَّعقيبِ بحرفِ التَّأكيدِ ﴿إِنَّ﴾:

تأكيدُ ما سَبقَ زيادةٌ في تَسليَة النَّبيِّ ﷺ

﴿إِنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ تعقيبٌ بحرفِ التَّأكيد، بعدَ التَّنبيه ﴿أَلَآ﴾، وفيه تأكيدٌ لما سَبَقَ مِن اختصاص العِزَّة به تعالى، لتزيدَ سَلْوَتُه ﷺ، وبرهانٌ على بُطلان ظُنونِهم وأقوالِهم المَبْنيَّةِ عليها[5]، فقامَ الدَّليلُ على كونِ العِزَّة للّه جميعًا، وكونِ الجزاء بيَدِه[6] والجملةُ مع ما فيها مِنَ التَّأكيد لِمَا سَبقَ، مِن اختصاص العِزَّة به جَلَّ شأنُه المُوجِب لسلْوته ﷺ، وعدمِ مُبالاتِه بمقالات المشركين، تمهيدٌ لما لَحِقَ مِن قوله سُبحانه[7].

نكتةُ تقديمِ المسند على المسند إليه:

قضرُ المُلْكِ على اللّه تعالى وحدَه، من بَدهيَّاتِ الاعتقادِ

قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: أي أنَّ مُلكَ السَّماوات والأرض مُخَصَّصٌ ومَقْصورٌ على اللّه، فهو مَالكُ السَّماوات والأرض وما بينَهما ومَن فيهما، لا مُلْكَ لأحدٍ فيهما سِواه، فهو وحدَهُ صاحبُ السُّلطانِ المُطلقِ والتَّصرُّفِ الشَّاملِ[8]، فأكَّدَ النَّظمُ الكريمُ معنى

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/224.
(2) البقاعي، نظم الدُّرر: 9/157.
(3) الخازن، تفسير الخازن: 2/453.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/224.
(5) القاسميّ، محاسن التَّأويل: 6/46، وشحاتة، تفسير القرآن الكريم: 11/2092.
(6) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 11/132، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 12/294.
(7) الآلوسي، روح المعاني: 6/145.
(8) الزّحيليّ، التّفسير الوسيط: 2/989.

الاختصاصِ بتقديمِ الجارِّ والمجرور ﴿لِلَّهِ﴾؛ الذي يُفيدُ الحصرَ، فهي للّه خَلْقًا ومُلْكًا[1]، لا لغيرِه أصلًا لا استقلالًا ولا اشتراكًا.

دَلالةُ لامِ المُلْكِ في: ﴿لِلَّـهِ﴾:

إفادةُ المُلْكِ التَّامِّ الكاملِ، يقينٌ لا ريْبَ فيه

اللَّامُ في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ تُفيدُ المِلكَ[2]؛ فالمُلْكُ الحقيقيُّ كاملٌ للّه لجميع مَن في السَّماوات ومَن في الأرض، وما بينهما مِن الملائكة والجِنِّ والإنس، فهم جميعًا مملوكون للّه تعالى، ومقهورون بسُلطانِه، عبيدٌ له، وكذلك جميعُ الكائنات فهي أيضًا تحت سُلطانه وقهْرِه[3]، فهو المُنشئُ الخالقُ، وصِفَةُ المُلْكِ تدلُّ على القدرةِ الباهرةِ[4]، فالخلقُ كلُّهم عبيدُه وإماؤُه، وهو خالقُهم ورازقُهم، وحُكمُه نافذٌ فيهم[5].

دَلالةُ التَّعبيرِ بـ ﴿مَن﴾:

بيانُ أنَّ نفْيَ المُلْكِ مع الله عنِ العُقلاءِ نفْيٌ عن غيرهم من باب أَوْلى

قولُ اللّه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾، عبَّرَ فيه بـ لفظ ﴿مَن﴾ المُوصولةِ التي للعقلاء، والمرادُ كلُّ ما في الكونِ؛ لأنَّ السِّياقَ لِنَفي العِزَّة عن غيرِه، والعقلاءُ بها أجدَرُ، فنفْيُها عنهم نفيٌ عن غيرِهم بطريقِ الأَوْلى[6] فإذا كان هؤلاء الذين هم أشرفُ المُمكناتِ عبيدًا، لا يَصْلُحُ أحدٌ منهم للرُّبوبيَّة فما لا يعقلُ منها أَحَقُّ ألَّا يكونَ له نِدًّا أو شريكًا[7]؛ فجاء التَّعبيرُ القرآنيُّ هُنا بلفظِ ﴿مَن﴾ الشَّائعِ في العقلاء؛ للإيذانِ بعدمِ الحاجةِ إلى التَّصريح بغيرِهم؛ لأنَّهم إذا كانوا مع شرفِهم وعُلُوِّ منزلتِهم مملوكين للّه تعالى كان غيرُهم مِمَّن لا يَعقلُ أولى بذلك[8].

(1) البيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 1/165، والقونويُّ، حاشيته على تفسير البيضاوي: 5/494.
(2) الشِّهاب الخفاجيّ، حاشيته على تفسير البيضاوي: 5/79.
(3) شحاتة، تفسير القرآن الكريم: 11/2092.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/750.
(5) الماورديُّ، النّكت والعيون: 1/360.
(6) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/157.
(7) البيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 3/118.
(8) طنطاوي، التَّفسير الوسيط: 7/98.

فذكْرُ ﴿مَن﴾ إمَّا تغليبٌ للعاقل، أو لأنَّ العاقلَ أشرفُ، فإذا مَلَكَهُ فأحرى أن يَملِك غيرَه، فهو تنبيهٌ على الأعلى بالأدنى[1].

سِرُّ تخصيصِ العُقلاءِ:

تـخـصـيـصُ العُقلاءِ تغليبٌ لـشَـرَفِـهـم، ولاعتقادِهم أنَّ الآلهةَ عُقلاءُ

خصَّ النَّظمُ الكريمُ العُقَلاءَ المُميِّزين، وهم الملائكةُ والثَّقلان (الإنس والجنُّ)، في قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾؛ لِيُؤذِنَ أنَّ هؤلاء إذا كانوا له وفي مُلكِه فهُم عَبيدٌ كُلُّهم، وهو ﷻ ربُّهم، ولا يَصلُحُ أحدٌ مِنهم للرُّبوبيَّةِ[2]، فلفظُ ﴿مَن﴾ الموصولةِ، شأنُها أن تُطلَقَ على العقلاء، وجيءَ بها هُنا مع أنَّ المَقْصِدَ الأوَّلَ إثباتُ أنَّ آلهتَهم مِلكٌ للّٰه تعالى، وهي جماداتٌ غيرُ عاقلةٍ، تغليبًا لشَرَفِهم على غيرِهم[3]، ولاعتقادِهم تلك الآلهةَ عُقلاءَ، وهذا مِن مُجاراة الخَصْمِ في المُناظرة، لإلزامِه بنهوض الحُجَّةِ عليه، حتَّى على لازم اعتقادِه[4]، فخصَّصَ ذوي العقول، إمَّا للتَّغليب، وإمَّا لأنَّ الآية سِيقت لبيان فسادِ عقائدِ أهلِ الشِّرك[5].

دَلالةُ الابتداءِ بِذِكْرِ السَّماوات:

بـيـانُ عِـظَـمِ الـسَّـمـاوات، وكـونِـها أشـرفَ مِنَ الأرض وأعلى

في قولِه تعالى: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ ابتدأ النَّظمُ الكريمُ بالسَّماوات؛ لأنَّ مُلْكَها يدُلُّ على مُلْكِ الأرض بطَريقِ الأولى[6]، وأيضًا لعظَمِها، ولأنَّها أشرفُ مِنَ الأرض وأعلَى[7]، فهو الخالقُ للسَّماوات وما فيها، مِن بديع المخلوقاتِ، وجميلِ المصنوعاتِ، وقد أوجدَها مِن عدمٍ بقُدرتِه، وأمدَّها مِن عدمٍ بقيُّوميَّتِه مِن غير أن يحتاجَ إلى أحدٍ مِن خلْقِه؛ لأنَّه غنيٌّ بذاتِه عن كلِّ شيءٍ، وما في

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/348.
(2) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 2/357، وأبو حيَّا، البحر المحيط: 6/83 - 84.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/157.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/225.
(5) حسن بن محمّد نظام الأعرج، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 3/598.
(6) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/156.
(7) ابن جماعة، كشف المعاني، ص: 251، وابن عثيمين، تفسير العثيمين: (الحجرات - الحديد)، ص: 363.

الأرض شيءٌ يسيرٌ لا يُقارَنُ بما في السَّماوات، وقد قدَّم الاستدلالَ بها لعظمة خلْقِها، وتقديمُ الأعظمِ على العظيمِ منهجٌ في الاستدلالِ، واضحٌ في الإبانة والمثالِ.

دَلالةُ ذِكْرِ السَّماوات والأرض:

السَّماواتُ والأرضُ أعظمُ ما يُرى مِنَ المخلوقاتِ

في قولِه تعالى: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ ذَكرَ النَّظمُ الكريمُ السَّماواتِ والأرضَ لاستيعاب أمكنةِ الموجوداتِ، ممَّا يراه النَّاسُ فكأنَّه قيل: ألا إنَّ للّه جميعَ المَوجودات[1]، فخَصَّ السَّماواتِ والأرضَ بالذِّكر، مِن بين المخلوقات؛ لأنَّها أعظمُ مَا يُرَى مِنَ المخلوقاتِ[2]، ولأنَّ السَّماواتِ والأرضَ تحويان ضمنَهما مِن بديعِ المخلوقات، وغرائبِ الموجودات، ما لا يستطيع عقلٌ أن يُحصيَه، ولا بشرٌ أن يستوعبَه، فهي أي السَّماواتُ والأرضُ معجزةٌ في خلقِها إجمالًا، ومُعجزةٌ في مُكوِّناتِها تفصيلًا، وذِكرُ المجملِ يُغني عنِ التَّفصيل، لأنَّ الثَّانيَ مُنْطَوٍ تحتَ الأوَّل، الذي يدلُّ عليه بإجمالِه، فيؤكِّدُ إعجازَه وروعةَ إيجادِه.

دَلالةُ تَوالي المُؤكِّداتِ:

سلْبُ صلاحيَّةِ كلِّ آلهةٍ سوى اللهِ، لمنْعِ اتِّخاذِها آلهةً مع الله

قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾، أُتْبِعَ التَّنبيهُ السَّابقُ بحرف التَّأكيدِ، وزِيدَ ذلك تأكيدًا بتقديم الخبرِ، في قوله: ﴿لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وباجتلاب لام المُلك[3]، وهي مؤكِّداتٌ مُتواليةٌ، تُؤكِّدُ سلْبَ صلاحيَّةِ الملائكةِ والأصنامِ والمسيحِ وغيرِهم، عنِ اتِّخاذها آلهةً، ولا اتِّخاذها وُسَطاءَ أو شُفعاءَ أو وسائلَ للّه، كما هو شأنُ حُكَّام الدُّنيا والملوكِ الظَّالمين الذين لا يصلُ إليهم إلَّا الوسطاءُ، فجميعُ مَن في السَّماوات والأرض مملوكٌ للّه تعالى[4].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/225.
(2) أبو حيّان، البَحْرُ المُحيطُ: 2/750.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/224.
(4) الزُّحيلي، التَّفسير المنير: 11/216.

دَلالةُ العطْفِ في: ﴿وَمَا﴾:

تُعَدُّ هذه الجُملةُ كالنَّتيجةِ للجملةِ السَّابقةِ

قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾، وهو كالنَّتيجة للجملة الأولى؛ إذِ المعنى أنَّ جميعَ الموجودات مِلكٌ لله، واتِّباعُ المشركين أصنامَهم اتِّباعٌ خاطئٌ باطلٌ[1]؛ فكأنَّ سائلًا سأل: لَمَّا كان مُلكُ جميعِ ما في السَّماوات والأرض لله وحدَه، فماذا ينبني على هذا الحُكم؟ فجاء الجوابُ بأنَّ اتِّباعَ المشركين لأصنامِهم اتِّباعٌ باطلٌ؛ لأنَّ أصنامَهم ومَعْبُوداتِهم مَمْلوكةٌ لا مَالِكةٌ، فلذا وُصِلَتْ هذه الجُملةُ بما سَبَقَها، لِشِبْهِ كمال الاتِّصال بينهما.

سِرُّ الاختلافِ في معنى (ما):

استحالةُ الشَّراكةِ في ربوبيَّةِ الخلْقِ والمُلْكِ مع الله

نفَى النَّظمُ الكريمُ أن يكونَ لله في الخَلْق والمُلكِ شريكٌ، بقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ عاطفًا على ما تقديرُه: فما له شريكٌ ممَّا ادَّعاه المشركون منهما، أو مِن إحداهما[2]، والمعنى: ما يتَّبعون شركاءَ على الحقيقة، وإن كانوا يسمُّونَهم شركاء؛ لأنَّ إشْراك الله في الرُّبوبيَّة مُحالٌ؛ إن يتَّبعون إلَّا ظنَّهم أنَّها شركاءُ[3].

دَلالةُ الجملةِ منَ الآيةِ على صيغة الاستفهامِ:

إنكارُ عدمِ تقليدِ المشركينَ معبوديهم في خضوعِهم لله

وعلى القولِ بأنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ في مَعْنى الاستفهام، يكونُ المعنى: أيَّ شيءٍ يتَّبعُ الذين يدعونَهم شُركاءَ مِنَ الملائكة والنَّبيِّين؟ يعني أنَّهم لا يتَّبعون إلَّا الله ولا يعبدون غيرَه، فما لكم لا تتَّبعونَهم، وفيه توبيخٌ للمُشركين على عدَمِ اقتدائِهم بهم في ذلك[4]، فيكونُ إلزامًا بعد برهانٍ وما بعده مصروفٌ عن خطابِهم

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/225.
(2) البقاعيّ، نظمُ الدُّرر: 9/157.
(3) السَّمين الحلبيّ، الدُّر المصون: 4/50، والعُليميُّ، فتح الرَّحمن: 3/297.
(4) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 2/357، والسَّمين الحلبيُّ، الدُّرُّ المصون: 6/236، وابن عطية، المحرّر الوجيز: 3/130.

لبيان سندِهم، ومنشأِ رأيِهم[1]، والمقصودُ تقبيحُ فعْلِهم يعني أنَّهم ليسوا على شيءٍ[2].

دَلالةُ ﴿وَمَا﴾، وتَوجيهُ معناها:

إثباتُ كونِ الشُّركاءِ ضُعفاءَ مملوكين لله الحقِّ

وقد تكونُ ﴿وَمَا﴾ موصولةً بمعنى (الّذي) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾، ويتفرَّع معناها على هذا الرَّأي على وجهين: الأوَّل أن تكونَ ﴿وَمَا﴾ موصولةً، عُطِفَت عَطْفَ نَسَقٍ على ﴿مَن﴾، في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، كأنَّه قيل: (ولله الشّركاءُ الذين يُدعَوْنَ من دون الله)، أي (وله شركاؤهم)، والثَّاني أن تكونَ ﴿وَمَا﴾ هذه الموصولةُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: (والّذي يَتَّبِعُه المشركون باطلٌ)، تحقيرًا لشأنِهم[3].

دَلالةُ الاسمِ الموصولِ وصِلتُه:

تقريرُ كونِهم مُتَّبعين للّه تعالى مُطيعين له

المرادُ مِن ﴿ٱلَّذِينَ﴾، في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ - على قولٍ - الملائكةُ والمسيحُ وعزيرٌ عليهم الصَّلاة والسَّلام، فكأنَّه قيل: أيّ شيء يتَّبعُ الذين تَدعونَهم حالَ كونِهم شُرَكاءَ في زعمكم مِن الملائكة والنَّبيِّينَ تقريرًا لكونهم مُتَّبعين لله تعالى مُطيعين له، وتوبيخًا لهم على عدم اقتدائِهم بهم في ذلك، كقوله سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: 57]، وحَاصِلُه أنَّ الذين تَعبدونَهم يَعبدون الله تعالى، ولا يَعبدون غيرَه، فما لكم لا تقتدون بهم، ولا تتَّبعونَهم في ذلك[4].

معنى الجارِّ والمجرور ﴿مِن دُونِ﴾ وتقديمُهما:

التَّقصيرُ عنِ الغايةِ في الألوهيَّة مِن كلِّ أحدٍ سوى الله معلومٌ

في قوله تعالى: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: لفظُ ﴿دُونِ﴾: نقيضُ فوق، وهو ظرفٌ

(1) المظهري، التَّفسير المظهري: 5/44.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/279.
(3) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 2/357، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/83، والسَّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون: 4/50، والبقاعيّ، نَظْمُ الدُّرر: 9/157.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 6/145.

يدلُّ على التَّقصير عنِ الغاية[1]، وَصَفوا به ما ليس برفيع[2]، فقالوا: رجلٌ دونٌ، وثوبٌ دُونٌ، وهذا دُونَك في التَّحْقير، ويُقالُ: دُونَك زَيْدٌ في المنزلة والقُرْبِ[3]؛ ولمَّا لم يكن لأحدٍ أن يجوز كلَّ ما دون رُتبته سُبحانه، أثبت الجارَّ فقال: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أي المَلِك الذي له الأمر كُلُّه[4].

دَلالةُ دعاءِ المشركين من دون الله:

قوله تعالى: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ﴾، أي له في ربوبيَّته ومُلْكِه، أي أنَّ هؤلاء المُشركين الَّذين يعبدون غيرَ اللّه بدعائِهم في الشَّدائد، واستغاثتِهم في النَّوازل، والتّقرُّب إليهم بالنُّذور والقرابين والوسائلِ، لا يتَّبعون شُركاءَ له في تدبير أمور عبادِه[5]، وإن كانوا يُسمّونهم شركاءَ، لأنَّ إشْراكَ اللّه في الرُّبوبيَّة مُحالٌ[6].

عبادةُ غيرِ اللهِ بالتَّقرُّب بالأصنام زُلفَى استعانةً بواسطةٍ، لا تركُ عبادته بالكلّيّةِ

وقيل: إنَّها على الحقيقة؛ لأنَّهم يعبدونَها على ظَنِّ أنَّهم شُركاءُ، فيشفعون لهم وليس الأمرُ على ما يَظُنُّون[7].

فائدةُ تقديرِ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ موصولةً:

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، صُرِفَ الخطاب إلى المشركين في قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ﴾، وهذا على تقدير أنَّ ﴿وَمَا﴾ في قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ موصولةٌ، والمعنى حينئذ: إن يَتَّبعُ هؤلاء إلّا الظَّنَّ ولا يتّبعون ما يتَّبِعُهُ الملائكةُ والنَّبيُّون ﷺ منَ الحقِّ[8]، فما بعدَه مصروفٌ عن خطابهم لبيان سَنَدِهم ومنشأ رأيِهم[9]؛ وهو اتِّباعُ المشركين للظَّنِّ الباطلِ،

صرفُ الخطابِ إلى المشركين إيضاحٌ لمَنشَأ ضلالِهم، وتعليلِ ما وُصِفوا به

(1) الجوهريّ، الصِّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (دون).
(2) ابن سيده، المخصَّص: 4/234.
(3) الزَّبيدي، تاج العروس: (دون).
(4) البقاعي، نظم الدُّرر: 9/35.
(5) المراغي، تفسير المَراغي: 11/132، ورشيد رضا، تفسير المنار: 11/453.
(6) محيي الدِّين درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 4/272.
(7) البغويُّ، تفسير البغويّ: 2/427.
(8) الآلوسي، روح المعاني: 6/145.
(9) المظهريّ، التّفسير المظهريّ: 5/44.

والرَّأي الفاسدِ، وقد بيَّن اللّه سببَ ضلالهم وإضلالِهم: بأنَّهم ما يعتقدون ويدينون إلّا عقائدَ ضالَّةً، وأديانًا سخيفةً، ظنُّوها حقًّا، لأنَّهم لم يَستفرغوا مقدرةَ عقولِهم في تَرَسُّم أدلَّةِ الحقِّ.

دَلالةُ أسلوبِ القصْرِ:

تحديدُ اتِّباعِهم وتديُّنِهم في الظَّنِّ الباطلِ، تحقيرًا لعقولهم

قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، فيه أسلوبُ قصْرٍ بـ ﴿إن﴾ النَّافيةِ، والاستثناءِ بـ ﴿أَلَآ﴾ المفيدةِ للاستثناء والحصر[1]، والمعنى ما يتَّبعون في عقائدِهم وآدابِهم وأعمالِهم إلَّا الظَّنَّ[2]، وهو قصرٌ إضافيٌّ قُصِرَتْ فيه صفةُ اتِّباعهم على الظُّنون والأوهامِ التي توهَّمتْها عقولُهم.

دَلالةُ الفعل المضارعِ ﴿يَتَّبِعُونَ﴾:

استمرارُ المشركين في أهوائِهم، مع تجدُّدِها في قلوبِهم دومًا

وجِيءَ بالمضارعِ في ﴿يَتَّبِعُونَ﴾ للدَّلالةِ على أنَّهم سيستمرُّون على اتِّباع الظَّنِّ، وذلك يَدُلُّ على أنَّهم اتَّبعوا ذلك مِن قبلُ، بدلالة لحْنِ القول أو فَحْواه، كما جِيء بالمضارع مجموعًا هُنا ﴿يَتَّبِعُونَ﴾؛ ليكونَ المُرادُ عَامَّةَ الكفَّارِ، كَأَنَّهُ قال: إن يتَّبعُ الكافرون إلَّا الظَّنَّ[3].

ثُمَّ زاد ذلك توكيدًا، بقوله: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾، أي وما هم في اتِّباع هذا الظِّن الذي لا يُغني مِنَ الحقِّ شيئًا إلَّا مُتخرِّصون قائلون بغيرِ علمٍ بما يَقولون[4].

سِرُّ إفادةِ تَكرارِ الفعْلِ (يتّبع):

تأكيدُ (الاتِّباع) مبالغةٌ في بُطلانِ اتِّباعِهم، وفسادِ ظنونِهم

جملة: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ﴾ توكيدٌ لفظيٌّ لجملة ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، وأُعيد مضمونُها قضاءً لحقِّ الفصاحة، حيث حصل مِنَ البعدِ بين المُستثنى والمُستثنى منه، بسبب الصِّلَة الطَّويلةِ ما يُشبه

(1) إعراب القرآن الكريم عبد الله بن ناصح العلوان: 2/963، والصّافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: 11/159.
(2) رشيد رضا، تفسير المنار: 8/14.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 28/251.
(4) المراغي، تفسير المراغي: 11/132.

التَّعقيدَ اللَّفظيَّ، وذلك لا يليقُ بأفصح كلامٍ مع إفادة تلك الإعادة مُفادَ التَّأكيد؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الإمعانَ في إثبات الغرَضِ[1].

دَلالةُ التَّعبيرِ بـ ﴿ٱلظَّنَّ﴾ ووقوعِ مفعوليَّتِه:

أثـرُ الأوهـام والـهـواجـسِ في عـقـولـهـم، وتـمـكُّـنِـهـا من نفوسِهم

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾: ليس الظَّنُّ هُنا هو العلمُ الرَّاجحُ وإنَّما هو الأوهامُ والهواجسُ، تَتوهَّمُها عقولُهم، ثُمَّ تَلِجُ فيها وتَستولي عليها بحُكم التَّزيين، حتَّى تكونَ كالظَّنِّ، بل حتَّى تكونَ كالعلم في عقولِهم التي عشَّشت فيها الأوهامُ، وأيقنتْ بها[2]، فهم يتَّبعون الظُّنونَ الضَّعيفةَ التي لا يصحُّ عقلًا الاحتجاجُ بها، ولا الاعتمادُ عليها، في قضايا العقائدِ الإيمانيَّةِ، والمصالحِ الخاصَّةِ من متاعات الحياة الدُّنيا؛ لأنَّهم لم يتقيَّدوا بمنهج الإسلام في العملِ بالظُّنونِ الرَّاجحةِ، حينما لا يتوافرُ اليقينُ بالأدلَّة القاطعةِ، أو البراهين السَّاطعةِ، و﴿ٱلظَّنَّ﴾ جاء مفعولًا للفعلين ﴿يَتَّبِعُ﴾، و﴿يَتَّبِعُونَ﴾، فإنَّهما كفعل واحد، وليس هذا مِنَ التَّنازُع؛ لأنَّ فعلَ التَّوكيد اللَّفظيِّ لا يطلب عَمَلًا، لأنَّ المقصودَ منه تكريرُ اللَّفظ دون العمل، فالتَّقديرُ: وما يتَّبعُ المشركون إلَّا الظَّنَّ، وإن هم إلَّا يخرصون[3].

دَلالةُ التَّذييلِ بالقصْرِ:

استحالةُ الجمعِ بـين الـتَّـحـقـيـقِ والظَّنِّ

قولُه تعالى: ﴿وَإِنۡ﴾ أي: ما، و﴿هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾، أي: يَكذِبون في ذلك، فقد نفَى عنهمُ الهدايةَ المُنبثقةَ عن نورِ الحقيقةِ والعلمِ، وأثبت لهم أنَّهم ينطلقون وراءَ الخيالِ والجهلِ، وهو قصرٌ لصفة الخرْصِ - وهو التَّخمينُ - عليهم؛ لأنَّ التَّخمين لا يجتمع معه التَّحقيقُ والصِّدقُ، فالصِّفةُ المُثْبَتةُ مُنافيةٌ للصِّفة المَنفيَّة، لأنَّه لا يُتصوَّر اجتماعُهما في آنٍ واحدٍ.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/225.
(2) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 7/3608.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/225.

دَلالةُ استعمالِ: ﴿يَخْرُصُونَ﴾:

ذمُّ الاستدلالِ بالخرْصِ؛ لأنَّه حَزْرٌ وتخمينٌ لا ينْضبطُ

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: لفظ ﴿يَخْرُصُونَ﴾، معناه يَحدِسون ويُخمِّنون لا يقولون بقياسٍ ولا نظرٍ[1]، وخَرْصُ الشَّيءِ تقديرُه جُزافًا بالظَّنِّ والتَّخمين، كمن يَنْظُرُ إلى شيءٍ فيُقدِّرُ كيلَه أو وزنَه بالنَّظر إليه دونَ مِعيارٍ[2]. فلفظُ ﴿يَخْرُصُونَ﴾ أي يتَّبعُون الظَّنَّ الذي تُرجِّحُهُ لَهُم أهْواؤُهم، كما يَخرُصُ أهلُ الحرثِ ثمراتِ النَّخيل والأعناب وغيرِها، ويُقدِّرُون ما تأتي به مِنَ التَّمْر والزَّبيب، فلا شيءَ منها مبنيٌّ على علمٍ صحيح ثابتٍ، ولا هُو مَنوطٌ بدلائلَ تنتهي إلى اليقين[3].

وأصلُ الخرص: الحزرُ والتَّقديرُ للشَّيء على سبيل الظَّنِّ لا على سبيل الحقيقةِ، وحقيقةُ ذلك أنَّ كُلَّ قولٍ مقولٍ عن ظَنٍّ وتخمين، يُقال له خرصٌ، سواء أكان مُطابقًا للشَّيء أم كان مخالفًا له، من حيث إنَّ صاحبَه لم يقلْه عن علم ولا غلبةِ ظنٍّ ولا سماعٍ، بلِ اعتمد فيه على الظَّنِّ والتَّخمين، كفعلِ الخارِصِ في خَرصه[4].

واستُعمل الخَرصُ في مَوضِع الكذب على سبيل الاستعارة التَّصريحيَّة التَّبعيَّة؛ لأنَّ الخَرصَ يجري على غير تَحقيقٍ، فَشُبِّه بالكذبِ، واستُعملَ في مَوْضِعه[5]، وإطلاقُ الخرصِ على ظنونهمُ الباطلةِ، في غاية الرَّشاقةِ؛ لأنَّها ظُنونٌ لا دليلَ عليها غيرُ ما حسُنَ لظانِّيها؛ فالسِّياق اقتضى ذمَّ الاستدلال بالخَرص، لأنَّه حَزرٌ وتخمينٌ لا ينضبطُ.

السِّرُّ في تَكرارِ ﴿مَن﴾:

بيانُ كونِها أخصَّ مِنَ الآيةِ السَّابقةِ

إن قيل: لِمَ كُرِّرت ﴿مَن﴾ في قوله تعالى: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ولم تُكرَّرْ في الَّتي قبلها؟ فالجواب: أنَّه لَمَّا كانت الأولى

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/130.
(2) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1040.
(3) رشيد رضا، تفسير المنار: 8/15.
(4) الرّاغب، المفردات: (خرص)، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 98/7.
(5) العسكريّ، معجم الفروق اللّغويّة، ص: 214، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/271.

أعمَّ مِنَ الثَّانية، أغنى ذلك العمومُ عن تَكرارِها[1]، أمَّا في هذه الآية فقد نَسب ما يدلُّ على العقلاء إلى الأجناس العاقلةِ المخصوصةِ، إذ "إنَّ للّه كلَّ مَن في السماوات والأرض عبيدًا مملُوكين لَه، لا مَالِكَ لشيءٍ مِن ذلك سِواه، فكيف يكون إلهًا معبودًا ما يعبُدُه هؤلاءِ المشركون مِنَ الأوثانِ والأصنامِ، والعبادةُ للمالكِ دون المملوكِ، وللرَّب دونَ المَربُوبِ"[2].

التَّشابهُ اللَّفظيُّ:

وردَ في سورة يونس قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٥٥﴾ [يونس: 55]، وفي الموضع الآخَر، جِيء بلفظ ﴿مَن﴾ بدل ﴿مَا﴾، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾، والفرقُ بينهما راجعٌ إلى مُناسبة السِّياق، فالمُناسبةُ اقتضت لفظَ ﴿مَا﴾ في الأولى، فقد ورد قبْلها قولُه تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ لِكُلِّ نَفۡسٖ ظَلَمَتۡ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ لَٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ﴾ [يونس: 54]، والمقصود بذلك المآل والمأخذُ، فلفظُ ﴿مَا﴾ لغير العقلاء، أمَّا الآية الأُخرى فجاء التَّعبيرُ فيها بلفظ ﴿مَن﴾، والآيةُ نزلت في قوم آذَوا رسولَ اللّه، فنزلت فيهم: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: 65]، فأنَّسَه رَبُّه وثبَّته، فهم لن يضروه بشيء ممَّا يَتوعَّدُونه مِنَ القتل، وأنواعِ المكروه، ثُمَّ أخبره أنَّ العِزَّة للّه وحدَه، وأنَّه يُعِزُّ عباده المؤمنين بِعِزِّه، فالمُلك له وحدَه سُبحانه، له مَن في السَّماوات ومَن في الأرض، وعلى هذا جاء لفظُ ﴿مَن﴾؛ لأنَّ المُرادَ العقلاءُ الذين يُعزِّون دينَهم وينصرون نَبيَّهم[3]؛ ولبعض المفسرين تعليلٌ آخرُ للآية الثَّانية التي ورد فيها التَّعبيرُ بـ ﴿مَن﴾ يتمثّل في أنَّ المقصودَ بهم العقلاءُ المميِّزون؛ وهمُ الملائكة والثَّقلان، وإنَّما خَصَّهم ليُؤذِن أنَّ هؤلاء إذا كانوا له وفي مِلكه فهم عبيدٌ كلُّهم، وهو ﷻ ربُّهم، ولا يَصْلُحُ أحدٌ منهم للرُّبوبيَّة، ولا أن يكونَ شريكًا له فيها، فما وراءَهم ممَّا لا يَعْقِلُ أحقُّ ألَّا يكونَ له ندًّا وشريكًا[4]، فهذه حكمةُ ذِكْرِ ﴿مَن﴾ هُنا لا (ما)؛ لأنَّ المقصودَ إثباتُ أنَّ

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/348.

(2) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 11/132.

(3) الخطيب الإسكافيّ، درّة التّنزيل وغرّة التّأويل: 2/743 - 746، وابن الزّبير الغرناطيّ، ملاك التّأويل: 1/243، والكرمانيّ، البرهان في توجيه متشابه القرآن، ص: 141.

(4) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 2/357، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/279، وأبو حيّان، البحر المحيط: 6/83.

الأقوياءَ كالضُّعفاء كُلُّهم في مِلك يَدِهِ سواءٌ، فالسِّياقُ جارٍ فيها مَجراه، وهذا أكثرُ وضوحًا مِن التَّوجيهِ السَّابقِ.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الظَّنُّ والشَّكُّ:

الشَّكُّ استواءُ طرفَيِ المشكوكِ فيه، والظَّنُّ رُجحانُ أحدِهما وتقويتُه

الظَّنُّ: هو الاعتقادُ الرَّاجحُ مع احتمال النَّقيض، ويُستعملُ في اليقين والشَّكِّ، وقيل: الظَّنُّ: أحدُ طرفَيِ الشَّكِّ بصفةِ الرُّجحانِ[1]، فيكونُ الظَّنُّ يَقِينًا ويكونُ شكًّا، وهو مِن الأضداد، كالرَّجاءِ يكونُ أمنًا وخوفًا[2]، أمَّا الشَّكُّ فهو اجتماعُ شيئين في الضَّمير، فهو استواءُ طرفَيِ التَّجويز، وأصلُ الشَّكِّ في العربيَّة مِن قولك: شَككتُ الشَّيء إذا جمعتَه بشيء تُدخِلُه فيه، بخلاف الظَّنِّ، فإنَّه رُجحَانُ أحدِ طرفَيِ التَّجويز، والشَّاكُّ يُجوِّزُ كَونَ مَا شكَّ فيهِ على إحدَى الصِّفتَين؛ لأنَّه لا دليلَ هناك ولا أمارَةَ، فالظَّنُّ فيه قُوَّةُ المعنى في النَّفس، وليس كذلك الشَّكُّ الذي هو وقُوفٌ بَين النَّقيضَيْن مِن غير تقويةِ أحدِهما على الآخرِ[3].

(يخرص) و(يكذب):

الكذبُ أعمُّ مِنَ الخرصِ، ويُشَبَّهُ بـه الـخـرصُ في جَريانِه على غيرِ التَّحَقُّقِ

الكَذِبُ نقيضُ الصِّدق، وهو الإخبارُ عنِ الشَّيءِ بخلاف ما هو، سواء فيه العمدُ والخطأ[4]؛ والمذمومُ منه شرعًا ما كان مع العلْمِ به وَقَصْدِ الحقيقة[5]. وأمَّا الخرصُ فما يُحزَرُ مِنَ الشَّيءِ، يُقال: كم خِرْصُ نخلك؟ أي: كم يَجِيءُ مِن ثمرته؟ وإنَّما استُعملَ الخرصُ في موضع الكذب؛ لأنَّ الخرصَ يجري على غيرِ تحقيقٍ، فشُبِّه بالكذب، واستُعملَ في موضعه[6].

(1) الفيّوميّ، المصباح المنير: 2/386، والجرجانيّ، التَّعريفات، ص: 144.
(2) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 593.
(3) العسكريُّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 98 - 99.
(4) الفيّوميّ، المصباح المنير: 2/528.
(5) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 768، وابن منظور، لسان العرب، والرّازي، مختار الصِّحاح: (كذب).
(6) العسكريُّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 214.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 19 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-16-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 19 : المجلد التاسع عشر، سورة يونس من الآية 15 إلى الآية 75.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-16-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6365726 بتاريخ 2024/02/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»